اضفنا الى ذلك الحضور المستمر للقضية اليهودية والحركة الصهيونية في الحياة الفرنسية ، عرفنا ما هي القنوات التي يسلكها الخبر حتى يصل الى الانسان الفرنسي . مع ذلك فاغتيال الرفيق محمود تميز بأمرين اولاهما الاسلوب الاجرامي العنيف الذي استخدم ضده (قنبلة لا يتجاوز عدد المختصين بها في فرنسا عن عشرة حسب قول جريدة الاومانيته) ، وثانيا ان الحدث انتهاك للتقاليد الديمقراطية في فرنسا ، هذان الامران جعلا رجل الشارع الفرنسي يعطي ردود فعل انسانية اخلاقية ، المهم جدا هنا ان رد الفعل هو رد انساني تجاه انسان فلسطيني مشوه بجروح ثقيلة ، اي انه لم يكن اطلاقا رد فعل سياسي وبالتالي فهو رد فعل آني سريع الزوال وليس رد فعل سياسي ، هنا الربح السياسي للقضية الفلسطينية غائب تماما ، رد الفعل الاخلاقي هذا كان يمكن ان يتحول الى رد فعل سياسي وبالتالي لصالح القضية الفلسطينية لو صاحبه حملة اعلامية واسعة ، لكن هذا لم يحدث نتيجة الاسباب السابقة .

اما بالنسبة لردود افعال القوى السياسية الرئيسية التي تحكم الشارع الفرنسي : اولا الديغوليون او الحكومة الفرنسية فقد قامت بمنع كل التظاهرات التي حاولت التعبير عن تعاطفها مع النضال الفرنسي ، كما اعتقلت كل الفرنسيين الذين حاولوا الاشتراك بهذه التظاهرات ، وألقت في الحي اللاتيني أكثر من ٥ آلاف رجل بوليس لضرب المتظاهرين وحماية غولدا مايير التي كانت تشارك في مؤتمر الاممية الاشتراكية في قصر اللوكسمبرج ، وكبحت وسائل اعلامها عن نشر الخبر ، فلم تعطه الا بعدا مبتسرا . فجريدة (الناسيون) الديغولية لم تكن تعطي عن اخبار قضية الرفيق الهمشري الا جملة واحدة (الناسيون ٧٢/١٢/١١) ، فقد التزمت الصمت ، والتزام الصمت هذا هو بحد عينه موقف سياسي ، فهي لا تريد تحليل الخبر فهذا يجرها الى اتهام المخابرات الاسرائيلية وهي لا تريد ذلك ، ثم انها من ناحية ثانية تريد استرضاء السفراء العرب فتفرد لبيانهم سطورا كثيرة (الناسيون ٧٢/١٢/١١) ، واذا كانت صحيفة الديغوليين قد هاجمت غولدا مايير عدة مرات في اعدادها الصادرة بين ١ و٩ كانون الثاني فالدافع الى ذلك دافع وقائي ، فهي لا ترى في غولدا مايير المجرمة التي نفذت اغتيال الرفيق الهمشري بل زعيمة سياسية ذات نفوذ تدعم بشكل مباشر او لا مباشر السيد ميتران الذي يشكل مع الشيوعيين والراديكاليين اليساريين اتحاد اليسار الذي يشكل خطرا حقيقيا على الاغلبية الحاكمة . ان موقف الديغوليين ليس فيه تناقض كما يظن البعض بل هو منطق منسجم تماما مع ذاته ، ان تحليل البنيان الديغولي يسمح لنا برؤية الصورة بوضوح كامل ، القضية ليست قضية تمنيات وعتب ، فالديغوليون هم الناطقون باسم رأسمالية الدولة الاحتكارية ، فهم في البحث عن الربح يقيمون علاقات غزل مع الدول العربية (تصريحات موريس شومان عن ضرورة السلام في الشرق الاوسط وتمنت اسرائيل) أو يظهرون أحيانا تقربا للعرب (ميشيل دوبريه) ، هذا هو منطق المتحدثين الرسميين للرأسمال الفرنسي ، اما بنيان الدولة السياسي فحقنات الصهيونية فيه حقنات غزيرة كثيفة ، ان الصهيونية تسيطر على جزء كبير من الجهاز الاعلامي وعلى علاقة متينة مع قوى البوليس الفرنسي ، وهذا النفوذ يتجلى في كل مجالات النشاط (قدم التلفزيون الفرنسي في مساء ٤ شباط الجاري حرب ١٩٤٨ كحرب تحرر وطني للشعب اليهودي ضد الاستعمار البريطاني) ، الامر الثاني ان البوليس الفرنسي لم يبحث بجدية على الاطلاق للعثور على مرتكبي الجريمة ، بل انه عندما ألقى القبض في ٦ كانون الاول على اثنين من الاسرائيليين على مقربة من بيت محمود أطلق سراحهما ، وعندما هاجم عدد من الصهاينة اجتماعا عقد في شارع رين في باريس وجرحوا أكثر من عشرة اشخاص ، لم يتورع البوليس الفرنسي من اطلاق سراح المعتقل الوحيد بعد يوم واحد من الحادث .

اما بالنسبة للحزب الاشتراكي الذي يتزعمه فرنسوا ميتران فموقفه لا يختلف عمليا عن موقف الديغوليين واذا راينا ان (اليسار الديغولي) يساعد الفلسطينيين ويهاجم الحركة الصهيونية انطلاقا من منطقه الخاص ، فان هذه الاقلية المتعاطفة مع الفلسطينيين من الصعب العثور عليها في الحزب الاشتراكي . لا شك ان الارضية التي ينطلق منها الحزب الاشتراكي في دعمه لاسرائيل تختلف عن الارضية الديغولية ، وان نقاشا مباشرا مع كثير من انصاره يطرح علينا قضية جديدة ، هي قضية النشاط الاعلامي المتعدد الالوان للحركة الصهيونية . ففي الغرب طرح متعدد الالوان للكيان الاسرائيلي وهذا الطرح الاعلامي الكثيف يرتكز على سواعد اعلامية عديدة . في فرنسا ٤٠